مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الثلاثاء 05 سبتمبر 2023

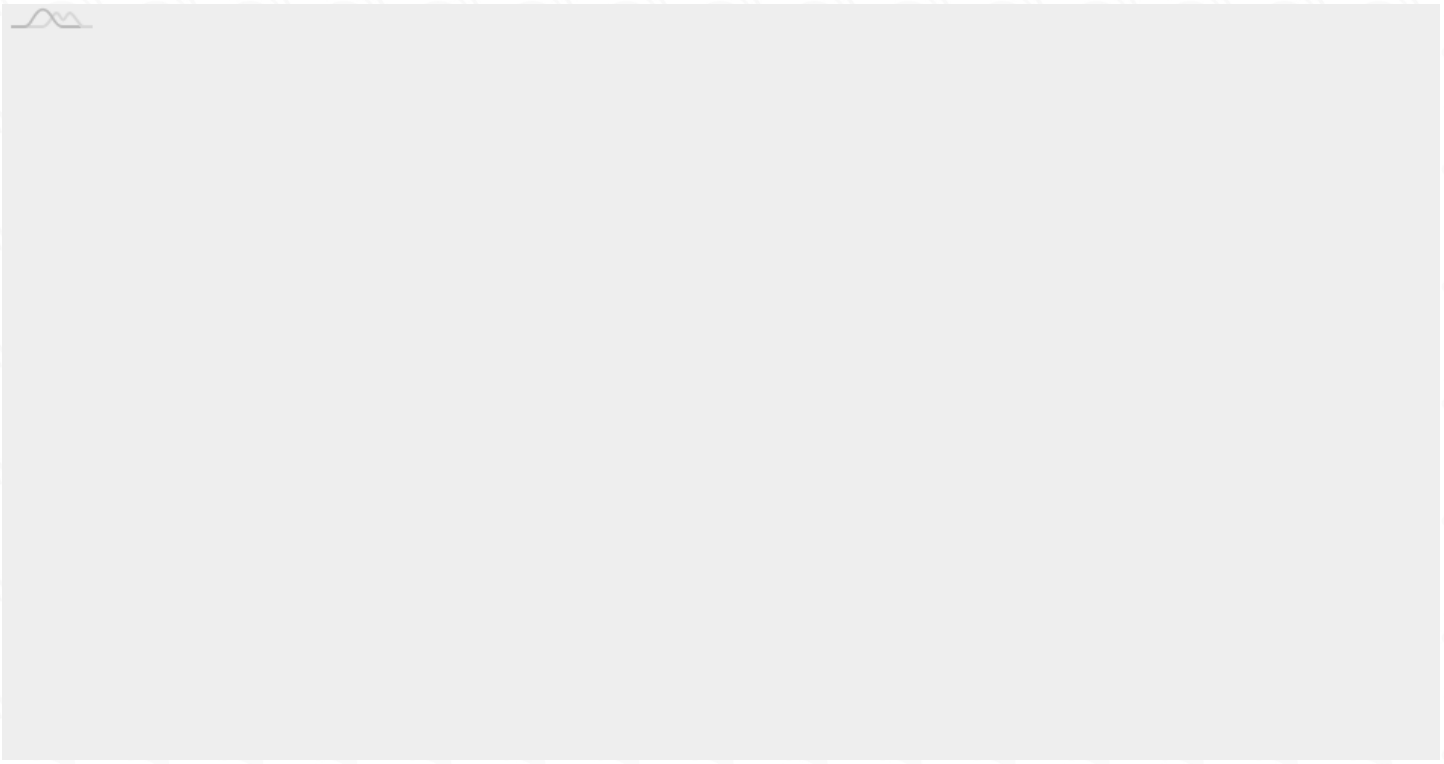

مدبولي: الحياد الكربونى يحتاج تمويل دولى يبلغ 4 تريليونات دولار سنويًا

(اقتصاد . الجمهورية أونلاين)

ألقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، كلمة خلال جلسة "الهيكل العالمي الجديد لتمويل المناخ" بقمة أفريقيا للمناخ التي يشارك فيها نيابة عن الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، وتستضيفها العاصمة الكينية نيروبي على مدار يومي 5 و6 سبتمبر الجاري تحت عنوان "تحفيز النمو الأخضر وحلول تمويل المناخ لأفريقيا والعالم".
وفي مستهل كلمته، قال رئيس الوزراء: مما لا شك فيه أن تمويل المناخ هو الركيزة الأساسية التي تُمكننا من تحقيق الأهداف المناخية والتعهدات الوطنية، ولا سيما بالنسبة لقارتنا الأفريقية، وفي ضوء ذلك اسمحوا لي أن استعرض رؤية مصر في هذا الصدد، حيث يُمثلُ التمويل حجر الزاوية والأساس لتنفيذ التعهدات الوطنية والإجراءات التي حددتها الدول وبصفة خاصة البلدان النامية، فيما يتعلق بعملية التحول للاقتصاد الأخضر والتعامل مع تغير المناخ، لذا فإنّ الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ واتفاق باريس تضمنتْ اعترافا واضحاً بوجود ارتباط كامل بين حجم التمويل المُقدم للدول النامية لدعم جهودها الوطنية، ومستوى الطموح وتنفيذ الإجراءات الوطنية.

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي، في هذا الإطار إلى أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال التراجع عن تنفيذ التعهدات الطموحة والمُحددة وطنياً، وإنما التعامل مع التمويل كمُحفزٍ وعامل تمكين رئيسي لاستكمال الموارد الوطنية بهدف واضح يتمثل في التنفيذ السريع والفعّال.

وأضاف في ذات السياق، أنه من الضروري التعامل مع الفجوة التمويلية الهائلة بنهج واقعي والبناء على التقديرات الحالية حتى تتمكن البلدان النامية من تنفيذ الالتزامات التي أعلنتها، والتي تبلغ حوالي 5.6 تريليون دولار بحلول عام 2030، موضحًا أن حجم الاستثمارات المطلوبة في الطاقة المتجددة وحدها يبلغ ما يقرب من تريليون دولار سنويًا، وعلى نحو مماثل، يصل حجم التمويل الدولي اللازم لتحقيق الحياد الكربوني إلى نحو 4 تريليونات دولار سنويا؛ مشيرًا إلى أن تلك هي التقديرات الدولية لحجم التمويل اللازم توفيره وحشده لتنفيذ التوصيات العلمية للحفاظ على تنفيذ هدف الـ 1.5 درجة مئوية.

وأكد رئيس الوزراء أن حشد هذا الحجم من التمويل يتطلب إعادة هيكلة لمؤسسات التمويل الدولية، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، بما يتماشى مع خطة الأهداف المنصوص عليها في مؤتمر المناخ COP27، موضحًا أن عملية إعادة الهيكلة مدفوعة بثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في؛ زيادة حجم التمويل المخصص لتغير المناخ دون التأثير على التمويل المُخصص بالفعل لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتيسير النفاذ للتمويل للدول النامية، وأخيراً، كما أشار الرئيس "روتو" فى مداخلته، ضرورة توفير أدوات التمويل الميُسّر، آخذين في الاعتبار ارتفاع تكلفة التمويل نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة المخاطر التي تواجه الدول النامية، ومتطلبات الضمانات المعقدة لجذب الاستثمارات، لافتًا إلى أن هذا النهج يهدف في جوهره إلى منع تفاقم أزمة الديون في العالم النامي والقارة الأفريقية.

وفي غضون ذلك، قال رئيس الوزراء: ثمّة حاجة إلى تحويل التحدي المتمثل في الديون إلى فرصة للتمويل المُبتكر، فالتعامل المبتكر مع الديون يجب أن يتضمن التوافق على آليات فعّالة لمبادلة الديون وتوجيه التمويل لتنفيذ المشروعات التنموية والبيئية؛ لمواجهة تغير المناخ، فضلاً عن ضرورة مُراجعة سياسات مؤسسات التمويل الدولية فيما يتعلق بالقيود المفروضة والرسوم على القروض المقدمة إلى البلدان النامية، وفي هذا الإطار فإننا نرحب

/ moasher

بمبادرة "بريدج تاون" كخطوة للأمام للتيسير على الدول النامية التي تُواجه آثار تغير المناخ، وأود أن أسلط الضوء كذلك على مبادرة مصر بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن "تحالف الديون المستدامة" الذي أقره وزراء المالية الأفارقة، والذي يهدف إلى خفض تكلفة التمويل الأخضر، بالإضافة إلى أن تلك المبادرات تسهم في إصلاح الهيكل المالي الدولي، ولدينا بالفعل دعم أكثر من 22 دولة أفريقية لتحالف الديون المستدامة وندعو جميع البلدان الأفريقية إلى الانضمام إلى هذه المبادرة.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أنه من الأهمية بمكان استكشاف أدوات تمويل مبتكرة، بما في ذلك أسواق الكربون، وبعض الرسوم أو الضرائب على بعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المحددة، لافتًا إلى أنه عند النظر في هذه المصادر المبتكرة، ينبغي التأكد من أنها تتماشى والاتفاقات الدولية، والنظر بشكل كامل في آثارها الاجتماعية والاقتصادية، خاصة على البلدان النامية، وفي الوقت نفسه، أشار أيضًا إلى أننا لن نتخذ أي إجراءات أحادية قد تعيق القدرة التنافسية لصادراتنا الأفريقية أو قدرتنا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

واختتم رئيس الوزراء كلمته بالإشارة إلى أن مصر تؤمن بأن رفع مُستوى طموح خطط المساهمات المحددة وطنيًا، دون إحداث رفع مماثل فى جهود حشد التمويل ومراجعة أدوات التمويل الحالية، لن يُسهم في تحقيق الأهداف المطلوبة سواء في مجال تحول الطاقة، أو خفض الانبعاثات أو دعم التكيف، وهو الأمر الذي يتطلب أن نشهد تحولاً واضحاً في سياسات مؤسسات التمويل الدولية وشركاء التنمية، لتحقيق الأغراض المطلوبة.

ضياء رشوان: جلسة مناقشة التضخم والأسعار «علمية».. والبلاد لا تدار ولا تسير بالزكاة والصدقات

(اقتصاد . الأهرام)

قال ضياء رشوان المنسق العام للحوار الوطني إن جلسة مناقشة ملف التضخم وغلاء الأسعار هي جلسة علمية، الجميع ركز خلالها على الأبعاد الاقتصادية وأيضا السياسية والاجتماعية.

وأضاف رشوان خلال كلمته في الجلسة أنه كمواطن "لو كنت أجلس أمام الشاشة لأصابني الإحباط مما تم طرحه وعرضه، حيث لم أجد حلا واحدا للأزمة سواء كمواطن وحتى كقيادة للدولة".

وعلق المنسق العام للحوار الوطني على كلمة علاء السقطى، رئيس اتحاد مستثمرى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي نادي فيها بالاستعانة برجال الدين، بأن البلاد لا تدار ولا تسير بالزكاة والصدقات.

وقال رشوان إن المواطن له حق، ولا يستحق الصدقة، وأرجو أن نرفق به، نحن لا نشحت على المواطن، وعلينا أن نتحدث عن حلول، مؤكدا أن مجلس الأمناء في حيرة، ويبحث عن المقترحات والتوصيات المحددة والصريحة، خاصة في مثل تلك الجلسة، التي تم تأخيرها للإعداد لها الإعداد الجيد.

واختتم المنسق العام للحوار الوطني كلمته قائلا: لست مفوضا بالحديث باسم المواطن ولكن كمواطن زعلان منكم.

السيسي يشهد افتتاح المؤتمر العالمي للسكان والصحة والتنمية ٢٠٢٣

(سياسية . رئاسة الجمهورية)

شهد السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي افتتاح المؤتمر العالمي للسكان والصحة والتنمية ٢٠٢٣.

مصر: نتطلع لتوفير الدول المتقدمة 100 مليار دولار لمواجهة المناخ

(اقتصاد . الأناضول)

قالت مصر، الثلاثاء، إنها تتطلع لأن تشكل قمة المناخ المرتقبة في الإمارات "اختراقاً بتنفيذ تعهد الدول المتقدمة بتوفير 100 مليار دولار سنويا" للبلدان النامية لمواجهة تغير المناخ.

جاء ذلك بتصريح لرئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، خلال مشاركته بأعمال قمة المناخ الإفريقية المنعقدة بالعاصمة الكينية نيروبي في الفترة بين 6-4 سبتمبر/ أيلول الجاري.

وأورد بيان لرئاسة الوزراء المصرية عن مدبولي قوله: "نتطلع لأن يمثل مؤتمر المناخ في الإمارات اختراقاً بتنفيذ تعهد الدول المتقدمة بتوفير 100 مليار دولار سنوياً لتمويل المناخ، الذي لم يتم إدراكه رغم كونه ليس أكثر من التزام رمزي بالمسؤولية".

وتعهدت الدول المتقدمة في مؤتمر المناخ المنعقد في باريس عام 2015، بتوفير 100 مليار دولار سنويا للدول النامية، بهدف مواجهة التغير المناخي وتنفيذ استثمارات مستدامة، لكن المبلغ المقدم فعليا يقل بمتوسط 80 بالمئة عن التعهدات، بحسب تصريحات سابقة للأمم المتحدة.

وترأس الإمارات حاليا، مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بشأن تغير المناخ "كوب 28" المقبل ثاني تشرين/نوفمبر في القمة ستعقد إذ ،(COP28).

وقال مدبولي إن القمة الإفريقية للمناخ "تأتي في الوقت الذي يشهد فيه عالمنا، وبصفة خاصة قارتنا الإفريقية زيادة في وتيرة وحدّة التبعات السلبية المُقترنة بالتغيرات المُناخية".

وزاد: "تشهد القارة موجات جفاف بالقرن الإفريقي ومنطقة الساحل، وحرائق غابات بالمغرب العربي، وأعاصير قاتلة بالجنوب الإفريقي، وزيادة في درجة حرارة المحيطات وارتفاع سطح البحر بشواطئ مصر والدول الإفريقية المُتوسطية".

وأكد أن هذه التغيرات المناخية، جميعها، "تؤثر بصورة مباشرة في استدامة المعيشة، وتمثل ضغوطاً جديدة ومتزايدة على مجتمعاتنا وعلى بلداننا الإفريقية".

ودعا إلى تحقيق مطالب إفريقيا بالحصول على نصيب عادل من الدعم المالي والتقني، ومن تدفقات الاستثمارات الدولية بما يسمح بالاستفادة من الإمكانات والموارد المتميزة في القارة.

وأشار إلى أن مصر وصلت لنحو 20 بالمئة من إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة، مضيفا: "نبذل حاليا جهودا ونضخ استثمارات للوصول إلى 42 بالمئة بحلول عام 2030".

قناة السويس في مرمى مشروعات بديلة

(اقتصاد . العربي الجديد)

تواجه قناة السويس في مصر مشروعات بديلة إقليمية ودولية، تهدد مستقبلها كأهم ممر ملاحي عالمي. إذ ظهرت على السطح عدة مشروعات كبرى تقف وراءها دول مثل روسيا والصين وإيران وإسرائيل وبدعم من أطراف عربية لبعضها.

تأتي التحديات الخطيرة للمر الملاحي الحيوي لمصر من دول عربية هرولت للمصالحة مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث توظف قدراتها المالية لدعم مشروعات للنقل البري والبحري، لتتحد مع مشروعات موازية عبر الخليج العربي وإيران، تتحاشى المرور بالممر الملاحي.

بينما يحلو لبعض المسؤولين المصريين التباهي بعدم قدرة أي مشروعات بديلة على ملاحقة قدرة القناة المصرية على زيادة حمولة السفن وعددها وخفض تكاليف العبور مع أمان الشاحنات والأفراد، يؤكد خبراء ملاحة واقتصاد أن هذه المشروعات والتي جرى البدء فعلياً في تنفيذ بعضها تمثل تهديداً حقيقياً للقناة، لا سيما أن الحكومات المتعاقبة في مصر انحرفت عن مسار تطوير الممر الملاحي كمشروع تنمية اقتصادية يحقق نهضة شاملة في البلاد.

يوجد 12 مشروعاً مقترحاً لمنافسة قناة السويس، 4 منها هي الأشد تأثيراً. ويعتبر ممر الملاحة عبر القطب المتجمد الشمالي، الذي يربط بين المحيطين الهادي والأطلسي، وجرى تجربته قبل أيام، من أخطر الممرات التي تهدد القناة المصرية، حيث بدأت روسيا بالتعاون مع الصين في تطوير الممر منذ سنوات. وتسعى روسيا لجعله ممراً لتصدير الغاز والنفط المنتج من حقول شمالي سيبيريا، بينما تخطط الصين إلى استغلال التحولات المناخية، في جعله ممراً تجارياً دائماً على مدار العام، لنقل البضائع بين شرق آسيا وأوروبا.
وبدأت شركة الطاقة روسنفت، المملوكة للحكومة الروسية، التفاوض مع شركات شحن ومقاولين أجانب، لتنفيذ مشروع "فوستوك أويل" لتصدير النفط الروسي من بحر الشمال بحول العام المقبل 2024. وتقدر روسنفت إمدادات حقول بحر الشمال بنحو 6.2 مليارات طن من الخام.

وتخطط الحكومة الروسية ليصبح الممر مفتوحاً أمام الحركة التجارية في عام 2035، إذ وفرت له استثمارات بقيمة 30 مليار دولار. وتستغرق الرحلة عبره بين شرق الصين وغرب أوروبا نحو 23 يوماً، بما يقل 11 يوماً عن فترة مرورها في قناة السويس، بما يعني خفض التكاليف والوقت.
وتوجه الحكومة الصينية شركات الملاحة لاستخدام "الممر الشمالي" في قوافل تقودها كسارات الجليد النووية

/ moasher

الروسية، منذ عام 2016، مستغلة اتساع الممر مع زيادة الاحتباس الحراري، الذي يذيب الجليد بالقطب الشمالي، بما يساهم في تقليل الوقت والتكاليف.

وتمثل حصة الصين من الحاويات والبضائع المنقولة عالمياً نحو 11% من أعداد السفن العابرة لقناة السويس سنوياً. في الوقت نفسه، تحفر الصين قناة تربط بين المحطين الهادي والأطلسي، عبر أراضي نيكاراغوا، تنافس قناة بنما، تبلغ استثماراتها 50 مليار دولار، في إطار سعيها للهيمنة على طرق التجارة الرئيسية حول العالم.

وتخطط روسيا كذلك لمشروع ممر شمال ـ جنوب، الذي يربط بين ميناء بومباي في الهند وموانئ الخليج العربي، وبراً إلى إيران، ليتجه إلى بحر قزوين بخطوط سكك حديدية، ثم يتواصل براً إلى ميناء سان بطرسبرغ غرب البلاد، ومنه إلى غرب أوروبا والمحيط الأطلسي.

ويقدر طول الممر بنحو 7200 كيلومتر. وتؤكد وزارة الاقتصاد الروسية، أن حجم البضائع المنقولة عبره خلال الربع الأول من العام الجاري 2023، بلغت 2.3 مليون طن، متوقعة أن تزداد إلى نحو 17 مليون طن بحلول عام 2030، مع بناء سكة حديد تربط بين موسكو وموانئ إيران البحرية.

وتبلغ مدة الرحلة على الخط ما بين 30 إلى 45 يوماً، وينتظر ألا تزيد عن 10 أيام فقط عند توفير التكاليف اللازمة لاستكمال الخط الحديدي، ليصبح الطريق برياً بين الخليج العربي وغرب روسيا.

وفي 17 مايو/ أيار الماضي، وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الإيراني إبراهيم رئيسي اتفاقاً لتمويل وبناء خط سكك حديدية إيراني بقيمة 1.6 مليار دولار كجزء من مشروع ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب.
يأتي المضي قدماً في هذه المشروعات بينما أطلقت الصين مشروع طريق الحرير البري الجديد، عام 2014، ليربط بين شرق الصين ودول وسط آسيا، عبر كازاخستان وروسيا وبيلاروسيا وبولندا، ليتفرع إلى برلين ثم إيطاليا جنوباً، وآخر إلى فرنسا ليصل إلى لندن.

كذلك، أطلق بنيامين نتنياهو رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي مشروعاً ينافس قناة السويس عبر خط سكك حديدية يربط تل أبيب بالأردن ويمتد للأراضي السعودية والإمارات، تبلغ تكلفته 27 مليار دولار. جاءت المساعي الإسرائيلية عقب التطبيع مع الإمارات، وأثناء جنوح سفينة عملاقة عطلت الملاحة في قناة السويس بضعة أيام عام 2022.

ويوم 7 يوليو الماضي، ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، أن إسرائيل عرضت على الولايات المتحدة خطة لإنشاء طريق بري يربط دول الخليج العربية بموانئها عبر الأراضي السعودية والأردنية. وأوضحت أن "الطريق مخصص لتصدير البضائع من الشرق إلى أوروبا عبر إسرائيل، ولاحقا للتنقل السياحي أيضا".

وسبق أن وضعت حكومة الاحتلال خطة لإنشاء قناة تربط بين البحرين الأحمر والميت، ليتم ربطه بسكك حديدية إلى البحر المتوسط، ثم عدلت عن تنفيذه لارتفاع التكلفة، وحولته إلى مجرد مشروع لرفع المياه من خليج العقبة إلى البحر الميت المعرض حالياً للجفاف.

كذلك يدرس العراق إقامة مشروع يربط بين ميناء الفاو بالخليج العربي، لنقل النفط إلى تركيا عبر شبكة أنابيب للنفط والغاز، وسكك حديدية سريعة على امتداد 1200 كيلومتر، تختصر الوقت بين آسيا وأوروبا. وتقدر تكلفة المشروع بنحو 17 مليار دولار.

الممر الشمالي الأخطر على قناة السويس

ويقول وائل قدور خبير النقل البحري إن بعض المشروعات التي تظهر تمثل تحدياً حقيقياً لقناة السويس، مشيراً في تصريحات لـ"العربي الجديد" إلى أنّ "الممر الشمالي" الذي تنفذه روسيا بدعم من الصين، يعد أخطر المشروعات التي تهدد القناة، خلال السنوات المقبلة.

ويوضح قدور الذي شغل سابقاً عضو مجلس إدارة هيئة قناة السويس، أن المشروع سيبدأ في منافسة قناة السويس بعد تشغيله تجارياً عام 2035، لأنه يوفر 40% من طول المسافة بين شرق آسيا وشمال وغرب أوروبا، بما ينعكس على وقت الرحلة وتكاليف النقل.
أما المشروعات التي تسعى إسرائيل وإيران والصين لتنفيذها عبر مسارات برية مختلفة، يعتبرها قدور غير مؤثرة، لافتا إلى أن حجم البضائع التي تمر عبر قناة السويس تبلغ 1400 مليون طن سنوياً، بما يمثل 12% من حركة التجارة الدولية، 30% منها تجارة حاويات و5% للنفط الخام و10% منتجات بترولية، و8% للغاز المسال.

وتمثل قناة السويس أهم دخل للعملة الصعبة، بعد عائدات المصريين بالخارج، بما يبلغ نحو 9.4 مليارات دولار عام 2022، حيث تمر بالقناة نحو 72 سفينة يومياً. وتأمل إدارة القناة زيادة حركة الملاحة بنسبة 28%، مع الانتهاء من مشروع تطوير المجري الملاحي للقناة خلال 3 أعوام.

لذا يشدد قدور على ضرورة تحويل قناة السويس من مجرد ممر مائي إلى محور اقتصادي عالمي، مشيرا إلى أن هذه السياسات اعتمدت في ثمانينيات القرن الماضي، عندما أتت الدولة بخبراء من اليابان عام 1984 لوضع تصور كامل لمشروع التطوير، حددت معالمه بالكامل عام 1990، لتصبح مدن القناة بديلاً كاملاً لجزيرة هونغ كونغ، التي كانت في سبيلها للعودة إلى الصين عام 1997.

ويقول إن الحكومات المتعاقبة فوتت الفرصة على الدولة، في تحويل الممر إلى مناطق اقتصادية متكاملة، وذلك قبل ميلاد مشروع "جبل علي" في دبي بسنوات، ونمو موانئ سنغافورة، ووجود أي دراسات حول مشروعات منافسة.

ويلقي خبير النقل البحري باللائمة على المسؤولين الذين يأتون بالقيادات غير المناسبة، ومنح مقاعد السلطة والمسؤولية لمن لا يستحق، لتدير مشروعاً يمكنه أن يعيد تشكيل الاقتصاد المصري، ويجعله أكثر تنافسية وقوة، مؤكداً أن هناك حاجة ماسة إلى تصحيح مناخ الاستثمار وشفافية وترشيد القرارات الاقتصادية، وتحقيق العدالة الناجزة التي تسرع في حل المنازعات التجارية.

إسراف في الإنفاق على المنتجعات
ويضيف قدور أن الدولة أسرفت في طلب القروض من الخارج، دون أن توظفها في مسارها الصحيح، منوها إلى أن هذه الأموال لو وجهت إلى تنمية محور قناة السويس، دون الإسراف في الإنفاق على إقامة منتجعات سكنية وشاطئية بالعاصمة الجديدة (شرق القاهرة) أو العلمين على ساحل البحر المتوسط (شمال)، لكان ذلك خيراً لاقتصاد الدولة، وساعد على توظيف المال العام بطريقة رشيدة، تجلب عوائد كبيرة للدولة والمجتمع.

في السياق، يقول معتز خفاجي خبير التخطيط، إن الحكومة المصرية لم تلتزم بتنفيذ خطة تحويل المنطقة المحيطة بالقناة والممر المائي إلى مشروع للتنمية الاقتصادية، حيث جرى توجيه استثمارات ضخمة لتوسعة التفريعة الجديدة، ما حمل القناة خسائر خلال الفترة من 2015 إلى 2019، بما يعادل 185 مليار جنيه.
ويؤكد خفاجي أن مشروع تنمية محور قناة السويس، استهدف توفير فرص تشغيل مستدام وتسكين 2.4 مليون نسمة، خلال 5 سنوات، عند بدء تنفيذه على امتداد القناة، عام 2015، وهو ما لم تلتزم به الحكومة حتى الآن.
واستثمرت الحكومة 8 مليارات دولار في توسعة التفريعة الجديدة بقناة السويس عام 2016، أملا في زيادة حركة

/ moasher

السفن في اتجاهي الجنوب والشمال.

في مقابل المخاوف التي يبديها خبراء من العديد من المشروعات المنافسة لقناة السويس، يرى جمال بيومي مساعد وزير الخارجية الأسبق، ورئيس اتحاد المستثمرين العرب، أن قناة السويس ستظل وسيلة العبور الأسرع والأرخص في نقل البضائع بين الشرق والغرب.

ويقول بيومي، في مقابلة مع "العربي الجديد"، إنه درس المشروع الإسرائيلي، للربط البحري بين ميناءي عسقلان وإيلات، عندما عمل مديراً لإدارة إسرائيل في وزارة الخارجية المصرية، منذ عقدين، واتضح صعوبة تنفيذه لحاجته إلى شق مساره بالتفجير النووي، ومع تكلفته الباهظة، لن يستطيع نقل حمولات أكثر من 40 ألف طن، بينما قناة السويس تمرر حمولات بوزن 400 ألف طن حالياً.
ويشدد على حق مصر في الاعتراض على أي مشروعات تقيمها إسرائيل تهدد حقوقها التاريخية والأمنية، وفقا لاتفاقيات السلام الموقعة مع الطرف الإسرائيلي.

لكن رئيس هيئة قناة السويس، أسامة ربيع، لم يخف مخاوفه من مشروع خط أنابيب يربط بين الإمارات بحراً بميناء إيلات على خليج العقبة، ومنه إلى ميناء حيفا، بعد حصول "موانئ دبي" على 33% من أسهم الميناء المطل على البحر المتوسط، مؤكدا في تصريحات صحافية مؤخراً أنه في حالة تنفيذه، سيقلل حركة المرور عبر قناة السويس بنسبة تصل إلى 16%.

السيسي: أنا ضد الحرية المطلقة في الإنجاب لأنها تمثل كارثة لمصر

(تصريحات . العربي الجديد)

قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، اليوم الثلاثاء، إن "عدد المواليد في مصر يجب ألا يتجاوز 400 ألف مولود سنوياً، بسبب العجز الذي تواجهه الدولة في الموارد"، مضيفاً: "أنا ضد الحرية المطلقة في الإنجاب، لأن هذه الحرية قد تمثل كارثة للبلد والمجتمع كله".

وتابع السيسي، خلال فعاليات المؤتمر العالمي الأول للسكان والصحة والتنمية، أن "الدولة المصرية على أتمّ استعداد لتنظيم هذا المؤتمر سنوياً، باعتباره منصة مهمة جداً لمناقشة قضية الزيادة السكانية"، مستطرداً "دول كثيرة تعاني من المشكلة السكانية، وموارد العالم لم تعد كافية لتلبية هذا الحجم من السكان. وهناك بعض الدول استطاعت السيطرة على عملية النمو السكاني، ودول كثيرة أخرى لم تستطع ذلك".
وأضاف: "في القارة الأفريقية، سنصل إلى نحو مليار و600 مليون شخص خلال سنوات قليلة، والمواد المتاحة في القارة لن تستطيع تلبية هذه الزيادة السكانية، رغم أنها ضخمة جداً. ومن الصحيح أن الإنجاب حرية كاملة، لكن إذا لم تنظم هذه الحرية فقد تتسبب في كارثة للدولة".

وأكمل السيسي: "أرفض وجود حرية مطلقة في الإنجاب لأناس قد لا تكون مدركة حجم التحدي، لأن الدولة المصرية هي التي تدفع الثمن في النهاية. ويوجد دول حققت انضباطاً في النمو السكاني مثل الأتراك والصينيين".

/ moasher

وواصل بقوله: "مصر بها 105 ملايين مواطن، بالإضافة إلى 9 ملايين من الوافدين، ومواردها غير كبيرة حتى تستطيع التعايش مع هذا الأمر، لأن هذا سينعكس على الجودة في كل شيء. فلا يمكن الإنفاق بشكل جيد على التعليم أو الصحة، في ظل هذا الحجم الضخم من السكان، والموارد القليلة جداً"، على حد تعبيره.
وأضاف الرئيس المصري: "الصينيون حققوا نجاحات كبيرة في ضبط النمو السكاني، ونحن في حاجة إلى تنفيذ برنامج مشابه في مصر، لأن الزيادة السكانية مثلت سبباً مهماً من أسباب التحديات في 2011. هو الناس خرجت ليه في (ثورة) 2011؟ لأن الدولة لم تستطع أن تقدم المطلوب منها، وليس مسألة أنها غير قادرة أو راغبة في ذلك"، حسب زعمه.

وذكر أن "الدولة المصرية أنفقت خلال 7 سنوات أكثر من 10 تريليونات جنيه لتطوير البنية الأساسية، رغم بعض الاعتراضات على إنفاق هذا الحجم من الأموال للتطوير. وفي عام 2011 تحركت الناس بسبب ما قيل لهم من أن الدولة غير قادرة على إحداث التغيير الذي يأملون فيه. التغيير في مصر بأننا جميعاً نعمل سوياً من أجل تنظيم قدرة الدولة على عدد سكانها".
واستطرد: "هل نكرر ما حدث ونعمل ثورة؟ الدولة حينها ستخسر 400 مليار دولار مرة أخرى، في وقت تحتاج فيه إلى كل دولار. هناك ارتباط بين الزيادة السكانية وخروج الناس في 2011، وأهمية في تحقيق الاستقرار والأمن كجزء مهم وأصيل في تنمية الدولة".

وختم قائلاً: "جميع أجهزة الدولة يجب أن تشارك في الحد من الزيادة السكانية، سواء في الإعلام، أو من خلال رجال الدين في المسجد والكنيسة. المثقفون والمفكرون نحتاج إليهم أيضاً، ومنظمات المجتمع المدني، فالكل مدعو لمواجهة الزيادة السكانية، والتي تعد من أخطر القضايا التي تمس الدولة".

وتستضيف مصر 8 آلاف شخص من الداخل والخارج، خلال الفترة من 5 إلى 8 سبتمبر/أيلول الحالي، على خلفية تنظيمها المؤتمر العالمي الأول للسكان والصحة والتنمية تحت رعاية السيسي، في العاصمة الإدارية الجديدة، شرقي القاهرة.
ويتزامن المؤتمر مع ارتفاع دين مصر الخارجي إلى نحو 43% من الناتج المحلي الإجمالي، ودعاوى حكومية بشأن ضرورة ترشيد الإنفاق العام، لا سيما مع ارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة، وتجاوز الدين الخارجي 165 مليار دولار حتى مارس/ آذار الماضي.

وتعاني مصر شحاً في النقد الأجنبي، ومخاوف من عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الجهات الدائنة، وشراء مستلزمات السلع والاحتياجات الاستراتيجية.

ورغم ذلك، وجّه السيسي الحكومة بتنظيم المؤتمر العالمي للسكان والصحة تحت رعايته، ودعوة الآلاف من الأجانب على نفقة الدولة المصرية، وتحملها مصاريف الطيران والإقامة لهم، بدعوى أن المؤتمر سيمثل منصة حوارية عالمية للخبراء وصانعي السياسات والباحثين، لمناقشة العلاقات المتغيرة والمتداخلة بين الصحة والسكان والتنمية.